

دوافع قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة ضمن المؤسسات الجزائرية

Revaluation Decision Motivations of Fixed Assets Within Algerian Companies

عتيق توفيق¹

بوزيان عثمان²

ATIG Toufik¹

BOUZIANE ATHMEN²

¹ جامعة سعيدة - د. مولاي الطاهر toufik.atig@univ-saida.dz

² جامعة سعيدة - د. مولاي الطاهر athmane.bouziane@univ-saida.dz

مخبر البحوث: إدارة وتقييم أداء المؤسسات - إتمام

تاريخ الاستلام: 2020/10/04 تاريخ القبول: 2021/02/27 تاريخ النشر: 2021/03/30

ملخص:

يتمثل هدف هذه الدراسة في البحث في دوافع المؤسسات الجزائرية في اختيار نموذج إعادة التقييم الأصول الثابتة كسياسة محاسبية، وذلك باستخدام الانحدار اللوجستي الثنائي. حيث أظهرت النتائج أن هذه الدوافع تتمثل أساساً في درجة كثافة الأصول الثابتة وضعف معدل العائد على الأموال الخاصة.

كلمات مفتاحية: إعادة تقييم الأصول، محاسبة القيمة العادلة، الإبلاغ المالي، المحاسبة الجزائرية.

تصنيفات JEL: M41

Abstract:

The aim of this study is the research of Algerian companies' motives in choosing the revaluation model for fixed assets as an accounting policy, using binary logistic regression. The results show that these motivations are mainly the degree of fixed assets intensity and the low rate of return on equity.

Keywords: Asset evaluation, Fair value accounting, Financial reporting, Algerian accounting.

JEL Classification Codes : M41

1- مقدمة:

يُعد إعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة أحد أهم السياسات المحاسبية التي من شأنها أن تعكس الوضعية الحقيقية لقيم أصول المؤسسة. وبالتالي تعمل على الرفع من خاصيتين أساسيتين من خواص المعلومات المالية الجيدة، ألا وهما الملائمة والتمثيل الصادق.

ورغم سماح النظام المحاسبي المالي SCF بأساليب أخرى لتقييم وعرض مكونات القوائم المالية، غير م²اسبة التكلفة التاريخية، والمتمثلة، أساساً، في م²اسبة القيمة العادلة، تُظهر الدراسات على المستوى الجزائري (Djafri 2014, Tahri 2014, Boufeldja 2016) قلة استخدام هذا البديل. غير أن قلة الاستعمال لا تعني انعدام²، إذ تُظهر بعض الدراسات (عتيق 2017) وجود مؤسسات يظهر على ميزانيتها رصيد إيجابي لحساب فارق إعادة التقييم. مما يعني أن هذه المؤسسات قد قامت بعمليات إعادة التقييم لأصولها الثابتة.

وعلي²، فإن التساؤل الذي يمكن أن ينبثق من هذا الوضع هو: ما هي الدوافع التي تُفرض إدارات المؤسسات الجزائرية على تبني سياسة م²اسبة تقوم على نموذج إعادة تقييم الأصول الثابتة؟

للإجابة، تستخدم هذه الدراسة نموذج الاند²دار اللوجستي، والذي درجت على استعمال² أغلب الدراسات التي تب²لث دوافع المديرين لاختيار إعادة التقييم (Aljinović Barać& Šodan, 2011). غير أن هذه الدراسات تمت في بيئات اقتصادية، موجهة في معظمها بالسوق. عكس البيئة الجزائرية الموجهة بالبنوك. ومن ثم، فههدف هذه الدراسة الب²لث في دوافع المؤسسات الجزائرية في اختيار نموذج إعادة التقييم كسياسة م²اسبية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن كيفية تعامل إدارات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع تعدد الخيارات المحاسبية. هذا قد يمكن المنظمين من اتخاذ إجراءات أفضل بخصوص تأطير عملية اتخاذ القرار.

تبدأ هذه الدراسة بعرض كيفية معالجة إعادة تقييم الأصول الثابتة في ظل النظام المالي المحاسبي، ثم تلخيص أهم ما جاء من دوافع إعادة التقييم في الدراسات السابقة، بعدها، تقديم تصميم الب²لث ونتائج²، لتختتم الدراسة بالاستنتاجات والملاحظات.

2- إعادة تقييم الأصول الثابتة:

يتطلب النظام المحاسبي المالي أن يتم التسجيل الأولي للأصول العينية الثابتة بتكلفة شرائها أو إنتاجها. وبعد التسجيل الأولي يسمح النظام بخيارين للمؤسسات في تقييم وإدراج الأصول الثابتة. أي أن تستمر المؤسسة في استخدام التكلفة التاريخية للأصل أو تتبنى سياسة إعادة التقييم بالقيمة العادلة.

ويحدد القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 شروط وقواعد إعادة تقييم الأصول الثابتة التي يُرخص للمؤسسات القيام بها. حيث تندرج إعادة التقييم هذه ضمن المعالجات الأخرى المسموح بها، استثناءً من القاعدة العامة المتمثلة في إدراجها بتكلفتها التاريخية؛ منقوصاً منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة.

تسمح المعالجات الأخرى بأن تدرج الأصول الثابتة في الحسابات بمبلغها المعاد تقييم^[2]، أي بقيمتها العادلة عند تاريخ إعادة التقييم، وذلك بعد إدراجها الأولي بتكلفتها التاريخية. مع مراعاة أن تتم عملية إعادة التقييم بانتظامية كافية؛ حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للأصول الثابتة اختلافاً كبيراً عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة العادلة في تاريخ الإقفال. وفي حال قررت المؤسسة إعادة تقييم أصل ما؛ فإن^[2] يجب عليها إعادة تقييم كل الأصول التي تنتمي لنفس الفئة.

بصفة أساسية، تُعبر القيمة العادلة للأصول الثابتة عن قيمتها في السوق، فتُحدد بالنسبة للأراضي والمباني بواسطة مقيمين م^[2]تفرين ومؤهلين. أما بالنسبة لمنشآت الإنتاج، فتُحدد قيمتها مباشرة من السوق، وفي غياب مؤشرات عن ذلك، يتم ت^[2]ديدتها عبر تكلفتها الاستبدالية منقوصاً منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة.

وتقيد إعادة التقييم الإيجابية مباشرة ضمن رؤوس الأموال الخاصة ت^[2]ت عنوان " فارق إعادة التقييم"، إلا إذا كانت تُعوّض إعادة تقييم سلبية سابقة لنفس الأصل؛ فإنها تدرج على شكل منتج. وبشكل موازٍ، تدرج إعادة التقييم السلبية في شكل عبء إلا أن تكون مسبقة بإعادة تقييم إيجابية؛ فإنها تنقص مباشرة من فارق إعادة التقييم لنفس الأصل، ويسجل الرصيد المتبقي على شكل عبء.

3- نتائج الدراسات السابقة عن دوافع إعادة تقييم الأصول الثابتة:

يُعد الغرض الرئيسي من سماح المعايير المحاسبية للكيانات بإعادة تقييم أصولها الثابتة؛ عرض صورة صادقة عن ممتلكات الكيان لمستخدمي قوائم² المالية، بحيث يكون بمقدورهم اتخاذ قرارات تخصيص الموارد المالية بشكل أفضل. غير أن دوافع المدراء وراء تبني سياسة م²اسبية تقوم على إعادة تقييم الأصول الثابتة تتعدد؛ كما تظهر ذلك الدراسات السابقة. إذ يمكن تلخيص الدوافع الرئيسة وراء قرار إعادة التقييم في:

- ت²سين صورة المؤسسة في نظر المقرضين،
 - عرض صورة صادقة عن المؤسسة،
 - كثافة الأصول،
 - انتهازية الإدارة،
 - التكلفة السياسية على المؤسسات الكبيرة.
- وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه الدوافع.

3-1- تحسين صورة المالية المؤسسة في نظر الدائنين:

يعد سوق الأوراق المالية مصدراً للتمويل طويل الأجل انطلاقاً من أن المال هو العمود الفقري الذي يركز عليه² النشاط الاقتصادي وعليه² فقد أصب²ت تلك الأسواق تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية (بن جميل ومخفي، 2017). وتعمل الشركات في بيئة غير مستقرة بشكل متزايد، وتواجه² منافسة شديدة تدفعها للالتزام بالحفاظ على الأداء والرد²ية (Mellah & Merhoum, 2019).

وتفترض الأدبيات أن أحد أهم الدوافع لإعادة تقييم الأصول الثابتة هي ت²سين صورة الصحة المالية للمؤسسة أمام المستخدمين الخارجيين لقوائمها، وخاصة المقرضين. فالعديد من الدراسات تعتبر أن خطر الاخلال بالاتفاقيات المالية، صعوبات التدفق النقدي وت²سين فرص الحصول على التمويل خارجي حوافز مهمة وراء قرار إعادة تقييم الأصول.

إن خطر الاخلال بالاتفاقيات المالية يدفع المؤسسات إلى إعادة تقييم الأصول لتجنب الدعاوى القضائية مع الدائنين. إذ وجد (Brown et al., 1992) خلال ب²ثهم عن الدوافع وراء

اختيار إعادة التقييم في أستراليا، خلال الفترات التضخمية المرتفعة والمنخفضة، أن الشركات التي تعتمد على إعادة التقييم عادةً ما تكون أقرب إلى انتهاك بنود اتفاقيات القروض؛ مقارنة بتلك التي لا تقوم بإعادة التقييم. إضافة إلى ذلك، وجد (Gaeremynck & Veugelers, 1999) أن الشركات القريبة من الإخلال باتفاقيات الائتمان وذات صافي الأصول المنخفض من المرجح أن تعيد تقييم أصولها.

أيضاً، من المرجح أن تـُلفز صعوبات التدفق النقدي المؤسسات على إعادة تقييم أصولها لإعطاء الانطباع بأن المؤسسة في صحة مالية جيدة. حيث أن إعادة التقييم تمكن المؤسسات من الوصول إلى قدرة إضافية على الاقتراض في أوقات انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية، والتي قد يشير إلى المقرضين أن الشركة قد تواجه مشكلة في خدمة مزيد من الديون. إذ يرى (Cotter & Zimmer, 1995) بأن الفوائد الاقتصادية المرتبطة بإعادة تقييم الأصول هي الأكبر بالنسبة للمؤسسات التي تعاني من تراجع التدفقات النقدية التشغيلية.

بالإضافة إلى التخوف من خرق الاتفاقيات المالية ومشاكل التدفق النقدي يعتبر التوصل إلى شروط تمويل أفضل أحد العوامل المفضية إلى إعادة تقييم الأصول الثابتة. فمن المرجح حسب (Whittred & Chan, 1992) و (Jaggi & Tsui, 2001) أن تعيد المؤسسات التي تهدف إلى تـُسين قدرتها على الاقتراض، والتي تواجه قيوداً واضحة على ذلك، تقييم أصولها، وخاصة إذا كانت تنصف بنسبة رفع مالي عالية. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر (Easton et al., 1993) أن مستوى احتياطات إعادة التقييم لـُ قوة تفسيرية كبيرة لسعر أسهم المؤسسة التي لديها ديون عالية وتغيرات مرتفعة في نسبة الديون إلى الأموال الخاصة. إضافة إلى أن هدف الرئيسي لـ 40% من الشركات الأسترالية من إجراء إعادة التقييم هو تخفيض نسبة الديون إلى الأصول، أي اظهار قدرة أكبر على الاقتراض. كما تُظهر النتائج عند (Missonier-Piera, 2007) وجود علاقة إيجابية بين إعادة التقييم والرفع المالي، مما يشير إلى أن إعادة التقييم تستخدم كأداة لتـُسين انطباعات الدائنين حول الحالة المالية للمؤسسة، وبالتالي تـُسين قدرة الشركة على الاقتراض.

2-2- إعطاء صورة صادق عن المؤسسة:

عملياً هناك عدة طرق ووسائل يلجأ إليها معدوا التقارير المالية تسمح بالتلاعب بالبيانات وتغيير الحقائق بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين (عمامرة وحاكمي، 2017). وتساعد التقارير المالية في تحديد الاستخدام الكفء للموارد والمساعدة في تقييم العوائد والمخاطر المتعلقة بالاستثمار والفرص المتاحة (عثمان 2018). لذا، يُعتبر إعطاء الصورة الحقيقية للوضع المالية للمؤسسة أحد الأهداف المهمة للمؤسسات المالية عموماً وأحد الأغراض الرئيسية من السماح بعمليات إعادة تقييم الأصول. وعليه، يمثل نقل الصورة الحقيقية والعدالة للمؤسسة أحد الدوافع وراء قرار إعادة تقييم الأصول، خاصة عندما يكون لدى المؤسسات فرص مواتية للنمو. إذ يلاحظ (Whittred & Chan, 1992) أن الشركات التي قامت بإعادة التقييم لديها فرص نمو أكثر من تلك التي لم تقم بذلك. وتشير الأدلة عند (Jaggi & Tsui, 2001) إلى أن عمليات إعادة تقييم الأصول مدفوعة بالرغبة المؤسسات في نقل القيمة العادلة للأصول الثابتة إلى مستخدمي البيانات المالية. وعلاوة على ذلك، خلص (Easton et al., 1993) إلى أن القيم الدفترية التي تشمل أرصدة إعادة تقييم الأصول تتوافق أكثر مع القيمة السوقية للشركة مقارنة بالقيم الدفترية التي تستثني تلك القيم. وهذا يعني أن أرصدة إعادة تقييم الأصول تساعد في تقديم صورة أفضل للحالة الراهنة للمؤسسة. كما وجد (Quagli & Avallone, 2010) أن الحاجة إلى تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة هي أيضاً دافع لإعادة التقييم. غير أن (العبد وتدلوتي، 2014) يلاحظان أن في البلدان ذات الاقتصادات الموجهة بالبنوك تكون التقارير المالية موجهة نحو الحاجة للتقليل من التبعات الضريبية وليس نحو تقديم صورة كاملة وواضحة عن الوضع المالي للشركة.

3-3- حجم المؤسسة وكثافة وتعقيد أصولها:

تشير الأدبيات، أيضاً، إلى أن إعادة تقييم الأصول الثابتة مرتبطة بكثافة وتعقيد هذه الأصول. قد وجد (Brown et al., 1992) أن المؤسسات التي عمدت إلى إعادة تقييم أصولها كانت أكبر وكان لديها ممتلكات عقارية أعلى نسبياً من غيرها من المؤسسات. إضافة إلى ذلك، تظهر نتائج (Diantimala et al., 2019) أن من منظور حجم المؤسسة، من المرجح أن تختار المؤسسات

الكبرى إعادة تقييم الأصول. كما أظهرت نتائج (Lin & Peasnell, 2000) أن كثافة الأصول الثابتة أحد العوامل المرتبطة بإعادة تقييم الأصول.

4-3- انتهازية المدراء:

يمكن أن يدفع السلوك الانتهازي للمديرين إلى استخدام السلطة التقديرية لصالحهم عند إعادة تقييم الأصول. إذ تشير النتائج عند (Hu et al., 2015) إلى أن عمليات إعادة تقييم الأصول مرتبطة إيجابياً مع عمليات إدارة الأرباح. بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات التي قامت بعمليات إعادة تقييم أصولها داخلياً لديها مداخل تقديرية أعلى من تلك التي استخدمت مقيمين خارجيين في عملية التقييم. وهذا ما يشير إلى أن إدارات تلك المؤسسات تقوم بإدارة الأرباح. ومع ذلك، فإن نتائج (Black et al., 1998) تشير إلى أن الشركات التي تعيد تقييم أصولها في المملكة المتحدة ونيوزيلندا لا يبدو أنها تمارس عمليات تمليس الدخل (إدارة الأرباح).

5-3- التكاليف السياسية:

قد يلجأ المديرون إلى إعادة تقييم الأصول الثابتة للتخفيف من خطر التكاليف الإضافية، والتي يمكن أن تتحملها المؤسسات الكبيرة أو الناجحة. حيث قد تعتمد السلطات إلى الرفع من الضرائب أو التكاليف المالية الأخرى أو الإجراءات الهادفة لتقييد توسع المؤسسات الناجحة. فقد وجد (Ait Chikh & Benilles, 2020)، في دراسة حول دوافع إدارة الأرباح في البنوك الجزائرية، أن تقليل العبء الضريبي من بين أهم العوامل التي تدفع إلى إدارة الأرباح. كذلك، قد يجذب نجاح المؤسسات المستثمرين الكبار الذين لا يستطيعون إقناعها، مما يدفع مديري هذه المؤسسات، خوفاً على موقعهم، إلى القيام بعمليات إعادة التقييم قصد التخفيف من حجم الأرباح. فقد أشار (Brown et al., 1992) أن المؤسسات التي أعلنت دفع المكافآت (مؤسسات ناجحة) أكثر احتمالاً للقيام بإعادة التقييم، وكذلك الشركات التي تواجه عملية استقواء، إذ يفترض أنها بذلك تلبط مقدم العرض. ويضيف (Seng & Su, 2009) أن عمليات إعادة التقييم تستخدم من قبل الشركات الكبيرة لتقليل التكاليف السياسية. بالإضافة إلى ذلك، وجد (Aljinović Barać & Šodan, 2011) أن العوامل السياسية تؤثر بشكل كبير على قرار إعادة التقييم التصاعدي (زيادة القيمة العادلة للأصول الثابتة). فمن

دوافع قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة ضمن المؤسسات الجزائرية

المرجح، حسبهما، أن تقوم الشركات الكبرى ذات العائد المرتفع على الأسهم بإعادة تقييم أصولها لتقليل الأرباح المبلغ عنها وتقليل الاهتمام السياسي للسلطات التنظيمية. غير أن (Quagli & Avallone, 2010) وجدا أن التكاليف السياسية تقلل من احتمال استخدام القيمة العادلة (إعادة التقييم).

وفيما يلي، يُظهر الجدول (1) ملخصاً عن دوافع إعادة تقييم الأصول الثابتة حسب الدراسات السابقة.

الجدول رقم 1، دوافع إعادة تقييم الأصول الثابتة في الدراسات السابقة

الدراسات	المتغيرات	تحسين الصورة المالية	ارتفاع فرص النمو	كثافة الأصول الثابتة	احتياطات منخفضة	عرض صورة صادقة	ارتفاع العوائد	تراجع الدخل التشغيلي	الحجم	السولة
اتجاه العلاقة المتوقع مع إعادة التقييم	+	+	+	+	-	+	+	-	+	-
(Whittred & Chan, 1992)	X	X			X					
(Brown et al., 1992)	X			X	X					
(Easton et al., 1993)	X					X	X			
(Cotter & Zimmer, 1995)	X							X		
(Lin and Peasnell 2000)				X	X				X	X
(Missonier-Piera 2007)			X							
(Cheng and Lin 2009)	X	X					X			
(Aljinović Barać & Šodan, 2011)	X						X	X	X	X

المصدر: الباحث.

4- تصميم الدراسة:

4-1- اختيار العينة:

تم الحصول على مجموع بيانات الدراسة بالجمع اليدوي، عبر المواقع الالكترونية للمؤسسات وموقع بورصة الجزائر www.sgbv.dz. حيث تشتمل البيانات على 25 مشاهدة، لـ 05 شركات، كلها بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ.

واستخرجت البيانات اللازمة للتحليل من القوائم المالية لشركات صناعية من ضمن كبريات المؤسسات في الجزائر. على أثر ذلك، تم حساب المتغيرات المستقلة الستة (06) (05) نسب

واللوغار يتم العشري للحجم) المستخدمة في هذه الدراسة. حيث تم توزيع الشركات بين فئتين: فئة تعيد تقييم أصولها الثابتة وأخرى لا. فالفئة المعيدة للتقييم هي تلك الشركات التي تعيد تقييم أصولها الثابتة وهو الارتفاع. أي تلك التي تملك رصيد فارق إعادة التقييم أكبر من رصيد السنة السابقة. أما إذا كان رصيد فارق إعادة التقييم معدوم أو منخفض عن السنة السابقة فتعتبر الشركة من الفئة غير المعيدة للتقييم. والجدول (02) يوضح حجم العينة وبنيتها:

الجدول رقم 2، حجم العينة وبنيتها

السنة	المقَيَّمون	النسبة	غير المقَيَّمين	النسبة	المجموع
2010	1	50%	1	50%	2
2011	2	50%	2	50%	4
2012	1	33%	2	67%	3
2013	2	67%	1	33%	3
2014	2	50%	2	50%	4
2015	1	50%	1	50%	2
2016	1	33%	2	67%	3
2017	1	33%	2	67%	3
2018	1	100%	0	0%	1
المجموع	12	48%	13	52%	25

المصدر: الباحث

عبر ملاحظة الجدول (2) يمكن ملاحظة أن عدد مشاهدات عمليات التقييم يمثل 48% من مجموع المشاهدات. وهي نسبة عالية توحى باستعمال متزايد لإعادة تقييم الأصول الثابتة ضمن البيئة الجزائرية. كما أن عمليات إعادة التقييم تمتد على كامل السنوات وأنها اختيارية. أي أنها تختلف عن عمليات إعادة التقييم السابقة للنظام المحاسبي المالي، والتي كانت تفرض بموجب مراسيم تنفيذية وتعم جميع المؤسسات.

2-4- وصف متغيرات الدراسة:

1-2-4- المتغيرات المستقلة:

1-1-2-4- مستوى الاستدانة:

أضحى مستوى الاستدانة (indebtedness level IL) مؤشراً على درجة اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية لتمويل الأنشطة التشغيلية والاستثمارية. ويقاس بقسمة مجموع الديون على مجموع الأصول. ويؤشر مستوى عال من الاستدانة أن المؤسسة قد تعاني من صعوبات في التمويل ومشاكل في الملاءة. ولما كانت مخاطر الائتمان لفترة طويلة مشكلة رئيسية للبنوك (Boudjenane, 2017). كان من المرجح أن تعتمد المؤسسة إلى عمليات إعادة تقييم أصولها قصد التخفيف من نسبة الاستدانة أمام دائنيها الحاليين والمحتملين. أي أن العلاقة بين مستوى الاستدانة وقرار إعادة التقييم سوف تكون عكسية. ولكن بالمقابل، فإن نسبة متدنية من الاستدانة قد تعبر عن عدم استفادة المؤسسة من الآثار الإيجابية للرفع المالي. وعليه، فإن العلاقة بين مستوى الاستدانة وقرار إعادة التقييم ليست خطية وسوف يعامل هذا المتغير على أنه متغير فئوي (Aljinović Barać & Šodan, 2011).

2-1-2-4- العائد التشغيلي على الأموال الخاصة:

لا يقتصر تقييم الدائنين لقدرة المؤسسة على الاقتراض على نسبة الرفع المالي، ولكن أيضاً على قدرتها على توليد العوائد. أي نسبة التدفقات النقدية على الأموال الخاصة (cash flow return on equity CE). لذا، فمن المفترض أن تسعى المؤسسات التي تعاني من صعوبات تشغيلية إلى تعزيز صورتها لدى الدائنين من خلال إعادة تقييم أصولها بالارتفاع، خاصة تلك التي تشكل ضماناً للقروض، حتى ترسل رسالة طمأنة للدائنين بقدرتها المؤسسة على السداد من خلال التنازل عن تلك الأصول بقيمة سوقية أعلى (Seng & Su, 2009). وعليه، فإن العلاقة بين نسبة العائد التشغيلي وقرار إعادة التقييم عكسية. والمتغير CE متغير فئوي (Aljinović Barać & Šodan, 2011).

كما يميل المسكرون، وخاصة ضمن المؤسسات الاقتصادية في القطاع العام، على الرفع من نتائج المؤسسة للحصول على أكبر مكافآت ممكنة، أكثر من اهتمامهم باستمرارية المؤسسة على

المدى البعيد (بوعلي ولشلاش، 2018). لذا، فمن المرجح أن يسعوا إلى إعادة تقييم الأصول لتقيق هذا الغرض.

4-1-2-3- السيولة:

تقاس نسبة السيولة (liquidity L) بقسمة الأصول الجارية على الخصوم الجارية. وتشير نسبة سيولة منخفضة إلى احتمال عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية. بالتالي، من المفترض أن تكون علاقة السيولة بقرار إعادة التقييم عكسية. وبالعكس، بما أن نسبة سيولة مرتفعة قد تشير إلى إدارة سيئة للسيولة المؤسسة فإن علاقة هذا المتغير بإعادة التقييم ليست خطية، وعليه سيول إلى متغير فنوي (Aljinović Barać & Šodan, 2011).

4-1-2-4- كثافة الأصول:

تحدد كثافة الأصول (fixed asset intensity FAI) بنسبة مجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول. وتمثل الأصول الثابتة ضمانات المؤسسة، بالتالي، فإن انخفاض نسبتها إلى إجمالي الأصول قد يلفز الإدارة على الكشف عن قيمتها السوقية، ومن ثم تسين القدرة على الاقتراض. لكن، من جهة أخرى فإن زيادة كثافة أصول المؤسسة يلفز على مراقبة نوعية هذه الأصول وحقيقة قيمها. وهي من المعلومات المالية والإدارية المهمة للملاك وللإدارة على حد سواء. لذا، فإن العلاقة بين هذا المتغير وإعادة التقييم غير مددة وغير خطية. ويقسم بدوره إلى ثلاث فئات.

4-1-2-5- الحجم:

يقاس حجم المؤسسات (size LS) باللوغاريتم العشري لمجموع أصولها. ومن المرجح أن تعتمد المؤسسات الكبيرة على إعادة التقييم أصولها الثابتة خوفا من التكاليف السياسية. أي أن العلاقة هنا طردية وخطية.

4-1-2-6- العائد على الأموال الخاصة:

ياسب العائد على الأموال الخاصة (return on equity ROE) بقسمة النتيجة الصافية على مجموع الأموال الخاصة. وكالحجم، تعبر نسبة عالية للعوائد على الأموال الخاصة عن النجاح المالي للمؤسسة مما يجلب إليها أنظار السلطات والمستوذين. ما يدفع إدارتها إلى استعمال

دوافع قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة ضمن المؤسسات الجزائرية

الوسائل المتاحة للتخفيف من هذه المخاطر، ومن ضمنها إعادة تقييم الأصول الثابتة. فتخفيض من نسبة العائد على الأموال الخاصة باعتبارها ترفع من قيمة المقام، كما تخفض نسبة العوائد المستقبلية بالرفع من قيمة الاهتلاكات المخصصة مستقبلا. وعليه^[2]، فإن علاقة العائد بإعادة التقييم طردية وغير خطية. والجدول (3) يلخص تعريف المتغيرات المستقلة للدراسة.

الجدول رقم 3، المتغيرات المستقلة للدراسة

المتغيرات	التعريف	طبيعة المتغير	طبيعة العلاقة	اتجاه العلاقة
IL: indebtedness level مستوى الديون	مج الديون مج الأصول	فئوي: أقل من 0.5 0.5 إلى 0.7 متوسط أكبر 0.7 مرتفع	غير خطية	+
CE: Cash flow return on equity عائد التدفق النقدي على حقوق الملكية	الصافي التدفق النقدي التشغيلي حقوق الملكية	فئوي: أقل من -0.024 -0.024 إلى 0.054 0.054 إلى 0.15 متوسط أكبر من 0.15 مرتفع	غير خطية	-
L: Liquidity السيولة	الأصول الجارية الخصوم الجارية	فئوي: أقل من 0.75 0.75 إلى 1.3 1.3 إلى 2.1 متوسط أكبر من 2.1 مرتفع	غير خطية	-
FAI: fixed asset intensity كثافة الأصول الثابتة	الأصول الثابتة مج الأصول	فئوي: أقل من 0.5 0.5 إلى 0.7 متوسط أكبر 0.7 مرتفع	غير خطية	-/+
LSIZ: size الحجم	لوغاريتم مج الأصول	مستمر	خطية	+
ROE: return on equity العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية حقوق الملكية	فئوي: أقل من 0.5 0.5 إلى 0.7 متوسط أكبر 0.7 مرتفع	غير خطية	+

المصدر: الباحث

4-2-2- المتغير التابع:

يعبر المتغير التابع للدراسة عن قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة؛ فيأخذ القيمة واحد (1) إذا اتخذت المؤسسة قرار التقييم أو الصفر (0) في حال عدم القيام بإعادة التقييم لسنة معينة.

5- النتائج:

5-1- الاحصائيات الوصفية:

يمكن الملاحظة عبر الاحصائيات الوصفية من الجدول (4) أن الشركات المعيدة لتقييم أصولها، في العموم، أكبر حجماً وأقل عوائد تشغيلية من تلك غير المعيدة للتقييم؛ وهذا متوقع. أما غير المتوقع، فهو أن تكون أقل استدامة وسيولة، وأقل كذلك من حيث كثافة الأصول والعائد على الأموال الخاصة.

وبصفة عامة أيضاً، تظهر الاحصائيات الوصفية أن النسب المالية للشركات القيمة أقل تشتتاً. مما يوحي أن هذه الشركات تتميز بظروف مالية متشابهة.

الجدول رقم 4، الاحصائيات الوصفية لعينة الدراسة

Statistic	IL	CE	L	FAI	LS	ROE	الإحصائية
Mean							المتوسط
Revaluers	51,69%	8,31%	152,94%	48,58%	12,1634	2,72%	المقيّمون ^[2]
Non-revaluers	57,00%	10,64%	140,07%	58,88%	10,1538	3,88%	غير المقيّمين ^[2]
Difference	5,31%	2,33%	-12,87%	10,31%	-2,0096	1,16%	الفرق
Standard deviation							الانحراف المعياري
Revaluers	20,79%	9,28%	53,11%	7,07%	1,0666	6,37%	المقيّمون ^[2]
Non-revaluers	19,01%	15,02%	77,54%	16,72%	0,4005	17,22%	غير المقيّمين ^[2]
Difference	-1,78%	5,73%	24,43%	9,65%	-0,6661	10,84%	الفرق

المصدر: الباحث عبر EViews

5-2- نتائج الانحدار اللوجستي:

بعد حذف المتغيرات المستقلة غير المعنوية من النموذج استقر هذا الأخير على متغيرين ذي دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية أقل من 0,05، هما كثافة الأصول الثابتة والعائد على

الأموال الخاصة. مما يدفع إلى الاستنتاج بأن الشركات الصناعية الكبرى في الجزائر من المحتمل أن تقوم بإعادة تقييم أصولها الثابتة في حالة انخفاض قيمتها باعتبارها أهم ضمانات القروض ولتأمين صورتها المالية أمام الدائنين. بالإضافة إلى ذلك، فإن العائد على الأموال الخاصة يؤثر في قرارات إدارات هذه المؤسسات فيما يخص إعادة التقييم، غير أنه، عكس المتوقع، يرتبط سلباً بقرار التقييم. وقد يفسر ذلك بعدم أهمية التكاليف السياسية بالنسبة لهذه المؤسسات باعتبار أغلبها مملوك للدولة بشكل كبير. ومما يعزز هذه النتيجة أن متغير الحجم لم يكن معنوياً. والجدول (05) يوضح معاملات هذه المتغيرات.

الجدول رقم 5، معاملات نموذج الانحدار اللوجستي

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	9.113448	3.626239	2.513195	0.0120
FAI	-3.419334	1.367900	-2.499696	0.0124
ROE	-2.048920	0.979148	-2.092553	0.0364

المصدر: الباحث عبر Eviews

كما يظهر الجدول (6) مختلف الاختبارات التي تساعد في تقييم جودة النموذج. فمثلا عبر مقارنة معيار Akaike information تم اختيار النموذج الحالي باعتباره يعطي أقل قيمة (1.045790). بالإضافة إلى أن معامل التديد R^2 يقارب 60% وهي نسبة مقبولة في تفسير المتغير التابع. وأما Prob(LR statistic) فتظهر بأن النموذج، شكل عام، ذو دلالة إحصائية.

الجدول رقم 6، اختبارات الانحدار اللوجستي

R ² (Nagelkerke)	586296.0	Mean dependent var	0.480000
S.D. dependent var	0.509902	S.E. of regression	0.388903
Akaike info criterion	1.045790	Sum squared resid	3.327395
Schwarz criterion	1.192055	Log likelihood	-10.07237
Hannan-Quinn criter.	1.086358	Deviance	20.14475
Restr. deviance	34.61735	Restr. log likelihood	-17.30867
LR statistic	14.47260	Avg. log likelihood	-0.402895
Prob(LR statistic)	0.000720		

المصدر: الباحث عبر Eviews

يعد الغرض الرئيسي من سماح المعايير المحاسبية للكيانات بإعادة تقييم أصولها الثابتة؛ عرض صورة صادقة عن ممتلكات الكيان لمستخدمي قوائم² المالية، بحيث يكون بمقدورهم اتخاذ قرارات تخصيص الموارد المالية بشكل أفضل. غير أن الدراسات السابقة تظهر أن دوافع المدراء وراء إعادة تقييم الأصول الثابتة متعددة. فقد تكون ذات طبيعة انتهازية مثل: ت³سين الصورة المالية للمؤسسة أمام الدائنين أو الرفع من المؤشرات المالية لتظهر إدارتهم الجيدة للمؤسسات. وقد تكون ذات طبيعة غير انتهازية من قبيل إعطاء صورة صادقة عن المؤسسة.

وهدفت هذه الدراسة إلى رصد دوافع المؤسسات الجزائرية وراء تبني سياسة إعادة تقييم الأصول الثابتة باستخدام الاند⁴دار اللوجستي الثنائي. حيث أظهرت النتائج أن المؤسسات الجزائرية التي تبني سياسة إعادة التقييم تتمتع بكثافة أصول ثابتة عالية وتعاني من ضعف في معدل العائد على الأموال الخاصة. وهذا يشير إلى أن دوافع المؤسسات الجزائرية لإعادة تقييم أصولها الثابتة هي: (1) الب⁵ث عن إعطاء صورة صادقة عن وضعيتها أصولها الثابتة و(2) ت⁶سين صورتها المالية أمام أصحاب رؤوس الأموال (السلطات العمومية بشكل خاص في هذه الحالة).

بعد هذه النتائج، توصي هذه الدراسة بت⁷سين إطار اتخاذ القرار لدى المؤسسات الاقتصادية، خاصة تلك التابعة للدولة، قصد تجنب استغلال خيار إعادة تقييم الأصول، من طرف إدارات هذه المؤسسات، في ت⁸قيق غايات ذات طابع انتهازي.

ومع ذلك، يعتبر هذه الدراسة بعض النقائص، أهمها صغر حجم العينة بسبب قلة البيانات المالية المفصّل عنها واقتصار العينة على المؤسسات الصناعية الكبرى. ولربما تكون هذه الدراسة حافزاً لدراسات مستقبلية تهتم بتوسع العينة أو بالدراسات التطبيقية الكيفية من قبيل المقابلة لأنها من الوسائل الكفوة عند غياب أو قلة البيانات.

المراجع:

1- باللغة العربية:

- العبد، م. تدلاوتي، يامنة (2014). تأثير العولمة على مهنة التدقيق في الدول النامية. *مجلة المالية والأسواق*، المجلد الأول، العدد الأول، 1-24. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26232>
- بن جميل، ه. مخفي، أ. (2017). سوق الأوراق المالية من منظور للنمو إلى مولد للأزمات. *مجلة المالية والأسواق*، المجلد 04، العدد 02، 114-128. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33246>
- بوعلي، ه. لشلاش، ع. (2018). أثر ميكانزمات حوكمة المؤسسات على تدقيق جودة التدقيق الخارجي باستخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية. *مجلة المالية والأسواق*، المجلد 05، العدد 02، 141-161. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62992>
- عتيق، ت. (2017). جودة إعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة ضمن السياق الجزائري. *مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر POLDEVA*، العدد 07، 64-77.
- عثمان، ع. (2018). استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية - حالة ملينة الساحل مستغانم - *مجلة المالية والأسواق*، المجلد 05، العدد 01، 239-258. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/53146>
- عامرة، ن. حاكبي، ب. (2017). حوكمة السوق المالية ومشكلة عدم تناظر المعلومات. *مجلة المالية والأسواق*، المجلد 04، العدد 02، 87-113. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33245>
- قرار 26 جويلية 2008. يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومتى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. *الجريدة الرسمية*، العدد 19، 3-91.
- موقع بورصة الجزائر www.sgbv.dz تاريخ الاطلاع: 2020/09/02.

2- باللغة الانجليزية:

- Aljinović Barać, Ž., & Šodan, S. (2011). Motives for asset revaluation policy choice in Croatia. *Croatian Operational Research Review*, 2(1), 60-70. <https://hrcak.srce.hr/file/142174>
- Black, E. L., Sellers, K. F., & Manly, T. S. (1998). Earnings management using asset sales: An international study of countries allowing noncurrent asset revaluation. *Journal of Business Finance & Accounting*, 25(9-10), 1287-1317. <https://doi.org/10.1111/1468-5957.00238>
- Brown, P., Izan, H. Y., & Loh, A. L. (1992). Fixed asset revaluations and managerial incentives. *Abacus*, 28(1), 36-57. <https://doi.org/10.1111/j.1467-6281.1992.tb00268.x>

- Cheng, C. A., & Lin, S. W. (2009). When do firms revalue their assets upwards? Evidence from the UK. *International Journal of Accounting & Information Management*.
<https://doi.org/10.1108/18347640911001212>
- Cotter, J., & Zimmer, I. (1995). Asset revaluations and assessment of borrowing capacity. *Abacus*, 31(2), 136-151. <https://doi.org/10.1111/j.1467-6281.1995.tb00359.x>
- Diantimala, Y., Syahnur, S., & Ridwan, R. (2019, January). Factors Influencing Asset Revaluation by Indonesian Listed Companies in IFRSs Implementation. In *1st Aceh Global Conference (AGC 2018)*. Atlantis Press. <https://doi.org/10.2991/agc-18.2019.68>
- Easton, P. D., Eddey, P. H., & Harris, T. S. (1993). An investigation of revaluations of tangible long-lived assets. *Journal of accounting research*, 31, 1-38.
<https://doi.org/10.2307/2491161>
- Gaeremynck, A., & Veugelers, R. (1999). The revaluation of assets as a signalling device: a theoretical and an empirical analysis. *Accounting and business research*, 29(2), 123-138.
<https://doi.org/10.1080/00014788.1999.9729574>
- Hu, F., Percy, M., & Yao, D. (2015). Asset revaluations and earnings management: Evidence from Australian companies. *Corporate Ownership and Control*, 13(1), 930-939.
<http://eprints.qut.edu.au/91943/9/91943.pdf>
- Jaggi, B., & Tsui, J. (2001). Management motivation and market assessment: revaluations of fixed assets. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 12(2), 160-187.
<https://doi.org/10.1111/1467-646X.00070>
- Lin, Y. C., & Peasnell, K. V. (2000). Fixed asset revaluation and equity depletion in the UK. *Journal of Business Finance & Accounting*, 27(3-4), 359-394.
<https://doi.org/10.1111/1468-5957.00317>
- Missonier-Piera, F. (2007). Motives for fixed-asset revaluation: An empirical analysis with Swiss data. *The International Journal of Accounting*, 42(2), 186-205.
<https://doi.org/10.1016/j.intacc.2007.04.006>
- Quagli, A., & Avallone, F. (2010). Fair value or cost model? Drivers of choice for IAS 40 in the real estate industry. *European Accounting Review*, 19(3), 461-493.
<https://doi.org/10.1080/09638180.2010.496547>
- Seng, D. and Su, J. (2009) „Managerial Incentives Behind Fixed Asset Revaluations: Evidence from New Zealand Firms”, *International Journal of Business Review*, Vol. 10, No. 2, pp. 254 – 271.

<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.1005.8794&rep=rep1&type=pdf>

- Whittred, G., & Chan, Y. K. (1992). Asset revaluations and the mitigation of underinvestment. *Abacus*, 28(1), 58-74. <https://doi.org/10.1111/j.1467-6281.1992.tb00269.x>

3- باللغة الفرنسية:

- Ait Chikh, L. Benilles B. (2020). Les Motivations De La Gestion Des Résultats Dans Les Banques Algériennes : Quelques Pistes. *Revue Finance & marchés*, vol, 07, n° 03, 60-76. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/128487>
- Boudjenane, K. (2017) Evaluation Statistique Du Risque De L'octroi Du Crédit Cas : De La Banque De L'agriculture Et Du Développement Rural. *Revue Finance & marchés*, vol 04, n° 02, 236-263. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33250>
- Boufeldja, K. (2016). L'application du système comptable financier. *Al-Bashaer Economic Journal*, N° 06, 289-296. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/11888>
- Djafri, O. *évaluation des actifs non courants en normes IFRS entre coût historique et juste valeur Le cas de l'Algérie* (Doctoral dissertation). <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/5940>
- Mellah, S. Merhoum, M. 2019 Tableaux De Bord, Outils De Pilotage De La Performance Cas De La Sonelgaz. *Revue Finance & marchés*, vol 06, n° 01, 496-516. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/97629>
- Tahri, E. (2014). Enjeux d'utilité de la juste valeur : application aux entreprises publiques. *Revue Nouvelle Economie*, vol 02, 45-56. <http://dspace.univ-km.dz/jspui/bitstream/123456789/468/1/F4.pdf>